الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٥
المعقودة يوم الأربعاء
١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

# محضر موجز للجلسة الخامسة

الرئيس : السيد خان (باكستان)

## المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

../..

هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Services, room DC2-794, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.2/49/SR.5
23 December 1994
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٠

المناقشة العامة (تابع)

١ - السيد أيواه (نيجيريا): أكد على أن الفجوة ما فتئت تتوسع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وإن السياسات الهادفة الى عولمة الاقتصاد لم تستفد منها سوى فئة قليلة من سكان العالم. وأضاف قائلا إن الوضع العالمي مازال متميزا بانخفاض أسعار المواد الأولية، وقلة تدفق الموارد، وعدم وجود الاستثمارات، والقيود المفروضة على نقل التكنولوجيا، وعدم استقرار النظم المالية والنقدية وعبء الديون الذي ترزح تحته البلدان النامية.

٢ - ومضى قائلا إن البلدان الافريقية، بوجه خاص، تمر بأزمة اقتصادية واجتماعية تتزامن مع الكوارث الطبيعية التي تصيب القارة، فتؤدي الى جعل هذه البلدان في حالة بالغة الضعف. وإن برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية لافريقيا لم يحقق أهدافه مما يحق لنا التخوف، بالنظر للأهمية القليلة التي يوليها المجتمع الدولي لهذا البرنامج، وكذلك الأمر هو ذاته بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات.

٣ - وعلى هذا فإننا لا نستطيع إلا الترحيب بالمبادرة التي اتخذها الأمين العام فيما يتعلق بصياغة برنامج للتنمية. وينبغي تصور عملية التنمية من زاويتها المتعددة الأبعاد والعالمية والعملية. ويستلزم ذلك قبول وجود ترابط عالمي حقيقي قائم على إرادة سياسية ترمي الى تعزيز التعاون الدولي. وبعبارة أخرى، لا بد أن تتوصل خطة التنمية الى شراكة عالمية من أجل التنمية تضطلع في إطارها هيئات الأمم المتحدة بدور جوهري. ولذا يبدو أنه لا مناص من أن تكون اللجنة الثانية هي موقع الحوار المتعمق بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية والمضطلع به لمصلحة الجميع والهادف الى جملة أمور منها تطبيق القرارات المعتمدة.

٤ - واستطرد قائلا إن النمو الاقتصادي للبلدان النامية يتطلب إقامة نظام تجاري دولي يشجع صادرات هذه البلدان ويرفع من أسعار موادها الأولية ويحقق استقرارها. وقال إن الوفد النيجيري يعرب عن سعادته بمناسبة توقيع الوثيقة الختامية لمفاوضات أوروغواي ويأمل في أن يؤدي تشغيل منظمة التجارة العالمية إلى تيسير تحرير المبادلات، وفتح الأسواق وإزالة الحواجز الحمائية.

٥ - وأردف قائلا إنه لا يمكن فصل عملية التنمية عن حماية البيئة. في حين، وعشية اعتماد الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر، لوحظ بصورة جلية أن تنفيذ برنامج أعمال القرن ٢١، المعتمد في ريو، يعاني من نقص الموارد. ومن المأمول أن يتاح مجال أفضل لصالح برنامج العمل من أجل تنمية مستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وبرنامج العمل الذي أسفر عنه المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية. ومن ناحية أخرى، فإننا نترقب باهتمام اجتماع أطراف اتفاقية التنوع البيولوجي، ونيجيريا من موقعيها وكذلك انعقاد مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المكرس لشؤون المرأة ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وبرامج العمل التي ستفضي إليها هذه المؤتمرات.

٦ - السيد سيشا ريبا (النمسا): قال إن النمو الاقتصادي يعتبر اليوم في طريق سوي، على نحو ما تظهره مؤشرات الاقتصادات الكلية، والتقديرات المنقحة التي أجرتها الهيئات الدولية المختصة، تشير الى ارتفاع التوقعات المتصلة بنمو الناتج المحلي الإجمالي. ويبدو أن عددا من البلدان النامية قد سجل معدلات نمو أعلى بكثير مما عليه الحال في البلدان المتقدمة النمو.

٧ - ولكن ذلك لا ينبغي أن يخفي التنوع المتزايد للحالات الاقتصادية في العالم. فالوضع بالنسبة لأقل البلدان نموا، وخاصة في افريقيا، ينبغي أن يستقطب أنظار المجتمع الدولي. أما البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، والتي توليها النمسا أهمية خاصة، فينبغي دمجها في الاقتصاد العالمي. وإذا كانت بعض هذه البلدان قد أظهرت بعض علامات الانتعاش، فإنها مازالت كمجموعة في حالة تزداد تفاقما، وإن سكانها يقدمون تضحيات كبيرة لصالح عملية إقامة اقتصاد السوق. وعلى هذا يتعين على المجتمع الدولي تركيز جهوده من أجل مساعدة هذه الدول في التصدي للمشاكل التي تواجهها، ما دام اندماجها في الاقتصاد العالمي سيساعد حقا في المدى الطويل على إقرار السلم والاستقرار في العالم. والجدير بالملاحظة في هذا الصدد، أن المساعدة التي تقدمها النمسا لهذه البلدان لن يعتريها أي تخفيض على غرار ما تقدمه منذ زمن طويل الى البلدان النامية.

٨ - وقال إن المناقشة الجارية بشأن خطة للتنمية تتيح المجال لانضاج المفاهيم المتصلة بذلك وتحديد النهج الذي يتعين الأخذ به في هذا المجال. فطالما اعتبرت عملية التنمية مماثلة للنمو الاقتصادي منذ زمن طويل. في حين نرى اليوم أن التنمية المستدامة ينبغي أن ترتكز على الانسان وهي لا تمر فقط عبر خلق فرص العمل، أو نظم التعليم، أو الصحة، أو البيئة، بل وكذلك عن طريق احترام حقوق الانسان والحريات الاقتصادية والسياسية.

٩ - ومضى قائلا إن النمسا على يقين تام من أن الأمم المتحدة ستضطلع اضطلاعا تاما بدورها في هذه العملية، بالتعاون الوثيق مع الهيئات والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والمؤسسات الناجمة عن اتفاقات بريتون وودز. وقال إن إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإعادة تنشيط القطاعين الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة قد بدا في إعطاء ثمارها. وإن الوفد النمساوي، بالتعاون مع الوفدين الروسي والأمريكي، قدم خلال الدورة السابقة للمجلس، مشروع قرار عن طرائق وضع التقارير في هذه المجالات، وهو المشروع المطروح حاليا على الجمعية العامة. ومن المأمول أن يتيح هذا المشروع المجال لمناقشات مثمرة وأن يؤدي الى اتخاذ تدابير خاصة بتعزيز دور وقدرات الأمانة العامة في هذا الشأن. وختاما، يأمل الوفد النمساوي بأن يتم استعراض طرائق العمل التي تفسح المجال بتركيز المناقشات داخل اللجنة الثانية بصورة أفضل.

١٠ - السيد لوندونو (كولومبيا): قال إنه لمن الحقيقة القول بأن الاقتصاد العالمي يظهر علامات انتعاش، ولكن هذا الانتعاش ما زال هشا. وإن الترابط المتزايد فيما بين البلدان والطابع العالمي للاقتصاد لم يعملا على سد الفجوة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية. وإن مجرد واقع عدد محدود من البلدان يقرر بمفرده التوجهات الكبرى للاقتصاد العالمي من شأنه أن يؤدي الى نتائج بالغة الضرر بالنسبة لبقية العالم. وأضاف قائلا إن القرارات التي اعتمدتها البلدان الأعضاء في مجموعة الدول السبع الكبرى، وكذلك قرارات الأغلبية الكبيرة للمؤسسات الناجمة عن اتفاق بريتون وودز، تستجيب بصورة أساسية لاحتياجات البلدان المتقدمة النمو وإنها قرارات متخذة دون مراعاة مصالح البلدان النامية. وفي حين تقدم برامج التكيف الهيكلي على أساس أنها الدواء الناجع للأمراض التي تعاني منها البلدان النامية، فإن البلدان الصناعية لا تقوم بأي إجراء يهدف الى وضع حد للمشاكل التي تعرقل العودة الى توسع اقتصادي حقيقي. فبالقضاء على أوجه الاختلال الملازمة لاقتصاداتها، وبإزالة الحواجز الحمائية، وبضمان شفافية أسواقها، فإن هذه البلدان الصناعية تكون بذلك قد حررت قدرا هائلا من مواردها من الممكن تسخيره لخدمة دفع الاقتصاد العالمي.

١١ - ومضى قائلا إن المبادلات التجارية تشكل عنصرا أساسيا للتعاون الدولي. كما أن اختتام مفاوضات أوروغواي قد كشف بوضوح عن حالات الخلل القائمة بين أوجه تحرير التجارة المندفعة كثيرا على الدوام في البلدان النامية والتدابير الحمائية الجديدة التي تتخذها البلدان المتقدمة النمو. وإن هذه البلدان الأخيرة التي تتذرع بمكافحتها الإغراق وحمايتها للبيئة، تكون في الواقع قد شوهت مبدأ المزايا المقارنة وهو الأداة الوحيدة التي تملكها البلدان النامية في محاولاتها للمشاركة بطريقة أكثر إنصافا في المبادلات التجارية الدولية. ومن ناحية أخرى، وعلى الصعيد المالي، نلاحظ بمزيد من القلق أن عددا معينا من البلدان الصناعية ما زال يتراجع أمام الضغوط الهادفة الى تخفيض مبلغ المساعدة المقدمة الى البلدان النامية. ولا ينبغي فقط عكس هذا الاتجاه بل وكذلك إضفاء الطابع الديمقراطي على عملية إصدار القرارات داخل المؤسسات المالية المتعددة الأطراف وزيادة الموارد المخصصة للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها هيئات الأمم المتحدة. ويتعين على غرار ذلك، فيما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا، تعزيز دور الأمم المتحدة والإقرار بأن الدولة تلعب دورا جوهريا فيما يتعلق بترقية التطور العلمي ونقل التكنولوجيا. وأخيرا، فإن الغبطة التي أعقبت اعتماد برنامج عمل القرن ٢١ قد اختفت بسرعة بسبب العقبات التي فرضتها البلدان المتقدمة النمو على تقديم الموارد المالية وعلى نقل التكنولوجيا. وينبغي أن تولي لجنة التنمية المستدامة أهمية خاصة للحصول على نتائج ملموسة في هذا المجال.

١٢ - واستطرد قائلا، إن صياغة خطة للتنمية قد حركت الكثير من الآمال. بيد أنه ينبغي في هذا الصدد مراعاة الحقائق الخاصة المتعلقة بكل بلد. وفي الواقع فإن أية محاولة لفرض صيغ جامدة من شأنها أن تؤدي الى تعطيل جهود البلدان النامية وبالتالي فإنها ستفضي أيضا الى إعاقة نمو الاقتصاد العالمي. وينبغي أن يأخذ النص الذي سيعتمد في اعتباره جميع جوانب عملية التنمية، ولا سيما العوامل ذات الطابع الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي والمؤسسي. ولا بد أن يكون البعد الاجتماعي عنصرا جوهريا. وفي حقيقة الأمر، وحين لا يوضع حد للفقر والجوع والأمية والانفجار الديموغرافي وتدهور البيئة، فإن احترام الحريات، والمشاركة الديمقراطية وتحقيق العدل تفقد جوهرها بأكمله، فينبغي تسخير الاقتصاد لخدمة الكائن البشري وليس العكس.

(السيد لوندونو، كولومبيا)

١٣ - واسترسل قائلا إنه في حين سقطت الحواجز الايديولوجية والسياسية، فإن الوقت قد حان لخيار حاسم يأخذ بالمواءمة بين المصالح والمشاركة. وبخلاف ذلك سوف تنشأ علاقات قوى جديدة، وستجد الأغلبية الكبرى من البلدان نفسها في وضع هامشي. وعلى هذا ينبغي أن يرتكز الحوار الدولي من الآن فصاعدا على إضفاء السمة الديمقراطية على العلاقات الاقتصادية وعلى توافق آراء بالنسبة لمفهوم التنمية بحد ذاته. ولا بد أن تظهر لغة حوار جديدة، وهي لغة التعاون والتضامن. وبهذا وحده نستطيع ضمان الانتقال المتوائم والسلمي نحو مفهوم التعددية.

١٤ - السيد عبد الله (تونس): قال إن التبدلات التاريخية التي حصلت على الساحة الدولية قد أفضت الى تحريك العلاقات بين الشمال والجنوب والى مزيد من الترابط الاقتصادي والسياسي وهناك آفاق جديدة تتفتح في موضوع التعاون الدولي، وهي تثير الآمال في إقامة علاقات جديدة تستند الى التضامن وتوازن المصالح فيما بين الدول والتكتلات الاقليمية.

١٥ - ومضى قائلا إنه على الرغم من البوادر الإيجابية لاستئناف النمو، فإنه موزع بصورة غير متكافئة ولا يقدم أية ضمانة أمنية. وإن الفجوة التي تفصل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ما فتئت تتسع، كما أن هذه البلدان الأخيرة تشغل موقعا يزداد تهميشا فيما يتعلق بالتجارة الدولية، والحالة النقدية، والقضايا المالية، والمسائل المتعلقة بالتكنولوجيا والدين، وإن الرهان على عملية التنمية يعتبر أشد تعقيدا مما يلاحظ بالنسبة للبيئة العالمية، ولا سيما، بسبب حدة المزاحمة بين البلدان من أجل السيطرة على الأسواق، وجذب الاستثمارات الخارجية وترويج التكنولوجيا. وليس بوسع البلدان النامية استغلال الفرص الجديدة المتاحة أمامها ما لم تتمكن من التكيُّف وفق التغيرات المالية، والتجارية والتكنولوجية التي يتسم بها العمل الاقتصادي على الصعيد العالمي. في حين أن الاستقرار، والأمن والتنمية نظرا لكونها تمثل مسؤولية جماعية، فإن البلدان الغنية مدعوة الى مراعاة ذلك في سياساتها. وإن من شأن تخفيض حالات الاختلال أن يؤدي في الواقع الى نتائج إيجابية في الأجلين المتوسط والطويل بالنسبة للبلدان المانحة ذاتها، عبر فتح الأسواق، وحصائل الاستثمارات وتحديد الهجرة والمشاكل التي تنجم عنها.

١٦ - وأردف قائلا إن مسألة التنمية المستدامة تشغل موقعا متقدما من بين اهتمامات البشرية وتستدعي البحث عن حل عالمي. وإن شتى الاستحقاقات الدولية القادمة تشكل فرصة لاستكمال وتعميق الاستراتيجيات وخطط العمل والمبادئ التي اعتمدت في المؤتمر العالمي لحقوق الانسان، وفي مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وفي المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية. وتندرج هذه الاجتماعات في إطار العمل المضطلع به بهدف صياغة خطة شاملة للتنمية العالمية. وفي هذا الصدد، فإن مبادرة الأمين العام تتيح الفرصة لمناقشة الاستراتيجيات القادرة على ضمان الإقلاع الاقتصادي للبلدان النامية. وينبغي أن توجه خطة التنمية نحو العمل القائم على روح من الشراكة وأن تضع في اعتبارها الكامل الخصوصيات الوطنية. ومن أجل أن تكون هذه الخطة فعالة ومستديمة، فإنه لا بد لها أن تضع حدا للاختلالات الجوهرية وتقلل من الفجوة التي تفصل بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب.

(السيد عبد الله، تونس)

١٧ - وفي هذا السياق، تتطلب الحالة الحرجة لافريقيا أكبر قدر من التزام المجتمع الدولي. حيث أن معظم البلدان الافريقية قد سجلت، خلال السنوات الأربع الماضية، نموا سلبيا رغم الجهود البالغة التي بذلت عبر تنفيذ برامج التكيف الهيكلي. وبذلك فإن الحالة لم تتوقف عن التفاقم بسبب عبء الدين، وضعف مستوى أسعار المواد الأولية، وتدهور معدلات الصرف، وانكماش المساعدة الإنمائية العامة والمساعدة الخاصة، والانتقال السلبي للموارد. وفي هذا الصدد، ناشد رئيس الجمهورية زعماء البلدان السبعة الأكثر غنى، المجتمعين في نابولي، من أجل إيلاء اهتمامهم لمشاغل القارة الافريقية وبغية تعزيز المساعدة التي يقدموها إلى القارة في إطار استراتيجية إنمائية شاملة تتيح المجال لدول القارة لتحديد خططها الاقتصادية بصورة واضحة.

١٨ - واستطرد قائلا إنه لا يمكن احترام حقوق الإنسان وحقوق الأجيال المقبلة ما لم تجد الإنسانية طريقها المؤدي إلى حماية بيئتها وترسيخ التنمية المستدامة. وإن تونس قد التزمت في وقت مبكر بالحفاظ على بيئتها وبإسهامها بالجهود الدولية المبذولة في هذا الميدان. وإنها ناشدت البلدان الدائنة إلى المبادرة بإعادة تدوير ديون البلدان النامية في مشاريع ذات طابع بيئي. وأضاف أن الترابط المتزايد يستلزم البحث عن تسوية عالمية لهذا الإشكال الأكثر تعقيدا.

١٩ - وتابع قائلا إنه يتعين على البلدان النامية أن تحشد جهودها وأن تنسق خططها من خلال ترسيخ المجموعات الإقليمية. وأن إقامة تعاون وتكامل وثيقين يجب أن يؤديا إلى تحقيق التكامل الاقتصادي وخلق مناخ من الأمن والاستقرار والتوافق. ولهذه الأسباب فإن تونس تولي عناية كبيرة لموضوع تنظيم وتعزيز العلاقات القائمة بين المتسعات المغربية، والأوروبية، والمتوسطية والافريقية. وأضاف قائلا إن عولمة الاقتصاد يتطلب نهجا شاملا ومتكاملا للمشاكل التي يواجهها العالم بأسره، وبروح من التضامن وبمفهوم قوي للمصلحة الجماعية. لذلك يكون من الأمور الملحة تصور ووضع سياسات للشراكة الاقتصادية، والتنمية المشتركة والإدارة الموحدة للمشاكل الاقتصادية والسياسية، وبطريقة تكفل الرفاهية والرخاء للبشرية بأسرها.

٢٠ - السيد سامانا (بابوا غينيا الجديدة): قال إذا كان قد أحرز تقدم كبير منذ ٣٠ سنة في مجال التنمية، وخاصة بالنسبة للعلوم والتقنيات، فإن نتائجها لم توزع بصورة عادلة. فعلى الصعيدين السياسي والاقتصادي، ما فتئ كوكبنا الأرضي منقسما الى بلدان غنية وبلدان فقيرة، وإن هذا الاستقطاب يشكل تهديدا خطيرا لبقاء الإنسانية ولصيانة السلم والأمن. وقال إن الأمم المتحدة هي في الواقع المؤسسة الوحيدة المتعددة الأطراف القادرة على إيجاد توافق آراء دولي يهدف إلى حل العديد من المشاكل العالمية. وينبغي أن يتيح تعزيز التعاون الدولي المجال عن طريق إعادة تشكيل الاستثمارات والمبادلات التجارية الدولية، إلى إزالة الاختلالات السياسية والاجتماعية. ولهذا الغرض، يجب تحسين السياسات الدولية المضطلع بها في مجال الاقتصاد والتجارة والاستثمارات، ومحورة السياسات القومية على الإنتاجية والأداء الاقتصادي.

(السيد سامانا، بابوا غينيا الجديدة)

٢١ - ومضى قائلا إن دراسة القضايا المتعلقة بسياسة الاقتصاد الكلي، ولا سيما فيما يتعلق بتطبيق السياسات المتفق عليها في الإعلان المتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وخاصة إنعاش النمو الاقتصادي والتنمية في البلدان النامية، وكذلك تنفيذ الاستراتيجية الدولية الإنمائية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الرابع، تعتبر من الأمور ذات الأهمية القصوى في الحدود التي تتناول فيها تعزيز الاقتصادات الإقليمية، وتحسين الدعم المقدم من جانب مؤسسات الأمم المتحدة، وتعزيز القدرات ونقل التكنولوجيا. وينبغي إيلاء أكبر قدر من الأهمية لأولويات كل بلد، إذ بخلاف ذلك لن يكون بوسع عمليات نقل التكنولوجيا وتعزيز التجارة والاستثمارات أن تضطلع بدور فعال في غياب القدرات الاستيعابية. وعلى هذا ينبغي تكييف السياسات والاستراتيجيات الانمائية وفق المشاكل الخاصة لشتى البلدان والمناطق.

٢٢ - ومن المرغوب فيه تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي وينبغي الترحيب بالدعم التقني والمالي الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة في هذا الميدان. غير أنه من الأمور الأساسية أيضا أن تبادر البلدان إلى الاستثمار في الموارد البشرية وفي تطوير التقنيات والهياكل الأساسية بغية تعزيز قدراتها على المزاحمة. وأن تنفيذ الاستراتيجيات الرامية إلى ترويج التكامل الاقتصادي الإقليمي والتعاون بين بلدان الجنوب في مجالات مثل تقييم الموارد البشرية والتجارة والاستثمارات ونقل التكنولوجيا، ينبغي أن يتم بصورة متزامنة مع عملية التنمية الإنتاجية المستديمة. وقال إن منطقة جنوب المحيط الهادئ لديها موارد بحرية هائلة وإمكانات هامة في ميادين الزراعة الحرجية وفي مجالات الصناعة الزراعية التي يمكن، في حالة استغلالها بطريقة ايكولوجية حكيمة، أن تفسح المجال لتلك المنطقة بأن تسهم في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية.

٢٣ - واختتم قائلا إن المبادئ التوجيهية المطروحة في خطة التنمية وفي خطة السلام تقدم إطارا عاما للجهود المبذولة من جانب البلدان النامية لغرض تحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها.

٢٤ - السيد أوادا (اليابان): قال إن التنمية الاقتصادية للبلدان النامية هي ذات فائدة أيضا بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو باعتبارها تسهم في توسيع الاقتصاد العالمي. ومع ذلك، ظهرت هناك اختلافات متزايدة فيما بين البلدان النامية أنفسها. وهكذا، وفيما يشهد الكثير من البلدان الآسيوية نموا اقتصاديا سريعا، فإن المنطقة الافريقية الواقعة في جنوب الصحراء ما زالت تعاني من الفقر والتخلف. وأيد رأي الأمين العام، في أنه ينبغي للجهود الإنمائية المبذولة أن تستجيب للأولويات والاحتياجات الخاصة بكل بلد، وقال إن الوفد الياباني يرى أنه يتعين تشجيع قيام نهج تفضيلي والعمل بالتالي بطرائق مختلفة تضع في اعتبارها الاحتياجات الخاصة ومستويات تنمية البلدان المستفيدة. ومن هذا المنظور، ينبغي تشجيع المبادرات من قبيل دراسات البلدان التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

(السيد أوادا، اليابان)

٢٥ - وتابع قائلا إن هذا النهج التفضيلي ينبغي أن يرتبط بنهج شامل يضع في اعتباره ليس فقط المساعدة المالية وتخفيف الدين، بل وكذلك عوامل مثل التجارة، والاستثمارات المباشرة وعمليات نقل التكنولوجيا. ويجب أيضا دراسة وسائل تحسين الهياكل الأساسية الاجتماعية للبلدان موضوع البحث، وأن يشمل ذلك مجالات مثل التعليم الأساسي، والتدريب الفني والصحة. وفي هذا السياق، فإن اليابان تحرص ليس فحسب على زيادة حجم مساعدتها الإنمائية العامة، بل وأيضا تنويع استخدامها في هذا المضمار. وفيما نشهد أن الحجم الإجمالي للمساعدة الإنمائية العامة قد انخفض بما يقل عن ١٠ في المائة في الفترة بين ١٩٩٢ و ١٩٩٣، فإن اليابان هي من البلدان المانحة النادرة التي تكرس لهذا المجال ما يقرب من ٧٥ بليون دولار خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٧.

٢٦ - وفي المؤتمر الدولي المعني بالتنمية في افريقيا، الذي عقد في السنة الماضية في طوكيو، سلم المشتركون، على الرغم من صعوبة نقل أي نمط من أنماط التنمية من منطقة إلى أخرى، بأن التعاون بين بلدان الجنوب وفي آسيا وافريقيا يعتبر مفيدا للغاية. وإن إعلان طوكيو، الذي صدر إثر هذا الاجتماع، أكد على الأهمية التي تعلقها بعض بلدان افريقيا وآسيا على تعزيز هذا النمط من التعاون. وفي إطار متابعة إعلان طوكيو ستوجه كل من اليابان واندونيسيا، بمساعدة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوجه خاص، الدعوة إلى عقد حلقة دراسية عن افريقيا وآسيا تتناول التعاون بين بلدان الجنوب، وسيتم عقدها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ في اندونيسيا. وفي هذا السياق، اقترح المتكلم أن تدعو الأمم المتحدة إلى عقد اجتماعات خبراء لدراسة وسائل ترويج هذا التعاون.

٢٧ - ومضى قائلا إن من المهم كذلك دراسة التوجه نحو مشاريع لتطوير موارد كانت إلى الآن مخصصة للقطاع العسكري. وأضاف أن اليابان في إطار مساعدتها الإنمائية الرسمية قررت أن تأخذ في الحسبان توجهات البلدان المستفيدة في موضوع النفقات العسكرية، وإنتاج الصواريخ وأسلحة التدمير الشامل، وتصدير واستيراد الأسلحة. وسيكون من مصلحة السلم والتنمية أن يعتمد مانحون آخرون سياسة مماثلة. وإن مشكلة تحويل الصناعات العسكرية ستثار بصورة حادة بالنسبة للمنتجين الرئيسيين للأسلحة. وأن هذه العملية تتطلب استثمارات جسيمة وستؤدي إلى الاستغناء عن عمال ولكنها ضرورية لصيانة السلم والاستقرار العالميين. ولذلك فإن الوفد الياباني يأمل أن تكون هذه المسألة في صميم المناقشات المتعلقة بخطة التنمية.

٢٨ - وتطرق إلى البيئة والتنمية المستدامة، فقال إن اليابان ترى أن بوسعها أن تضطلع بدور أولي في الأنشطة الجارية على الصعيد الدولي. وفي هذا الصدد، فإن بلده على استعداد لتقاسم خبراته ومعارفه التي اكتسبها في موضوع مكافحة التلوث. وفيما يتعلق بمتابعة جدول أعمال القرن ٢١، ينبغي الترحيب بالتقدم المحرز أخيرا في مجال صياغة اتفاقية دولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر وبخاصة في افريقيا، وبرنامج العمل المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقال إن أعمال لجنة التنمية المستدامة كانت مثمرة بوجه خاص في هذا الميدان وإن اليابان مصممة على تقديم مساعدتها في هذا الشأن.

(السيد أوادا، اليابان)

٢٩ - وأشار إلى أن مشكلة السكان تمثل إحدى العقبات الرئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان وللحفاظ على البيئة العالمية، وقال إن الوفد الياباني قد تلقى مع الارتياح برنامج العمل المعتمد في مؤتمر القاهرة الدولي المعني بالسكان والتنمية. بيد أن هذا النجاح لا ينبغي أن يحجب واقعة أن تنفيذه يتطلب جهودا هائلة من جانب جميع الأطراف. ومن ناحية أخرى، ينبغي بلا ريب القيام قبل حلول عام ٢٠٠٤ بعقد مؤتمر استعراضي يتعلق بمتابعة مؤتمر القاهرة بغية التأكد من أن تنفيذ برنامج العمل يتم بصورة فعالة. وأن اليابان، في هذا الصدد، مصممة في إطار برنامجها للمساعدة الإنمائية الرسمية، على تخصيص مبلغ مقداره ٣ بليون دولار تقريبا للفترة ١٩٩٤-٢٠٠٠ للتعاون مع البلدان النامية في هذا الميدان.

٣٠ - واستطرد قائلا إن نجاح العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية يتوقف على تنفيذ خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر يوكوهاما العالمي عن الحد من الكوارث الطبيعية، الذي عقد في أيار/مايو ١٩٩٤. ومن المأمول أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار الذي قدمه المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والمؤيد لنتائج المؤتمر والذي يحث جميع الدول الأعضاء على إثبات عزمها على تنفيذ الخطة.

٣١ - ومضى قائلا إن على الأمم المتحدة أن تواصل تحسين هياكلها ووظائفها بغية التدخل بفعالية لمواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ذات الصبغة العالمية. وأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي لا بد من تعزيزه بوصفه مركز تنسيق لأنشطة الأمم المتحدة في هذه الميادين. وينبغي بوجه خاص إعادة استعراض أنشطة مختلف الأجهزة بغية ترشيد أعمالها. وأضاف أن أنشطة الأمم المتحدة في مجال التنمية ينبغي أن ترتكز على تحديد واضح للأولويات وأن تتوجه نحو العمل. وعلى هذا يجب أن تسعى الدول الأعضاء للتوصل إلى توافق آراء بشأن المشاريع ذات الأولوية وأن تستند إلى تقييم واقعي بالنسبة لقابليتها للتطبيق مع أخذ قدرات الأمم المتحدة في الحسبان.

٣٢ - السيد غاليكوس (الولايات المتحدة الأمريكية): لاحظ أن برنامج عمل اللجنة يتزايد بسرعة وأنه ليرحب بتقاسم المهام مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأضاف أن وفده قدم في الدورة الأخيرة للمجلس مشروع قرار يقترح معايير تستهدف تقليل عدد تقارير الأمانة العامة وتعزيز إيجازها ويأمل في أن يتم اعتماد هذا المشروع في الدورة الحالية. ورأى أن المناقشة العامة في اللجنة تعتبر طويلة أكثر مما ينبغي وغير مجدية. وفضلا عن ذلك، فإن هناك عددا كبيرا من القضايا الاقتصادية تبحثها الجمعية العامة مباشرة في جلساتها العامة، مما يحول اللجنة عن مهماتها الأكثر إلحاحا. وعلاوة على ذلك، فإن التأخير الملحوظ في إصدار الوثائق لا يتيح المجال لإجراء مناقشة مثمرة في هذه المرحلة.

٣٣ - ومضى قائلا إن الوفد الأمريكي قد أحاط علما بنتائج اجتماع القمة العالمي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) المعني بالفعاليات التجارية الذي سيعقد في كولومبوس، أوهايو، ويأمل في أن تبادر اللجنة إلى اعتماد مشروع قرار تحيط به اللجنة علما بهذا الاجتماع وتبدي دعمها للإسهامات التقنية التي بوسع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن يقدمها.

(السيد غاليكوس، الولايات المتحـــدة الأمريكيـــة)

٣٤ - ورحب المتكلم أيضا بالدعم المقدم إلى مبادرة أخرى طرحتها الحكومة الأمريكية، والمعنونة "برنامج الكرة الأرضية". وفي إطار هذا البرنامج، فإن الطلبة، والمدرسين، والعلميين في العالم بأسره سيقومون معا بدراسة البيئة العالمية بمجموعها بغية توعية الجمهور بصدد هذه المسألة.

٣٥ - السيد هوديما (أوكرانيا): قال إن الحالة السياسية العالمية قد تحسنت خلال السنوات الأخيرة وإن مفهوم "الحرب الباردة" بحد ذاته قد أصبح طي النسيان. كما أن العلاقات الاقتصادية الدولية قد تطورت بدورها على نحو كبير. ونظرا لتخلص البلدان من عقائد الأحكام المسبقة الأيديولوجية، فإنها بادرت في هذا المجال الى اعتماد نهج عملي. كما أن مفاهيم التعاون والشراكة من أجل السلم بدأت تحظى بأهمية متزايدة. وأصبحت الصلات العضوية بين السلم والتنمية والديمقراطية من الأمور المسلم بها الآن. كما أن النمو الاقتصادي يعتبر محركا للتنمية وأصبح من المستحيل بدونه تسوية المشاكل المتشابكة، ولا سيما المشاكل ذات الطابع الإيكولوجي والديموغرافي بوجه خاص. ومع ذلك لا ينبغي اعتبار النمو بمثابة غاية بحد ذاتها، إذ أن إنجازه يتطلب الاستجابة لشرطين على أقل تقدير، وهما خلق مناخ اقتصادي وسياسي ملائم على الصعيد القومي وتعزيز بيئة دولية صالحة.

٣٦ - ومضى قائلا إن أوكرانيا تنتهج بحزم طريق الاقتصاد السوقي ولكن عملية الانتقال طويلة وصعبة. وينبغي الترحيب بشأن هذا الموضوع لأن مشاكل البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية قد اندمجت بشكل متدرج في الأنشطة المتعددة الاختصاصات لهيئات الأمم المتحدة. وقال إن وفد أوكرانيا يعتزم بشدة تعزيز التعاون في هذا الميدان. ولذلك فإن وفده يأمل أن تتخذ الجمعية العامة تدابير أكثر فعالية من أجل ترويج تكامل البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في إطار الاقتصاد العالمي. ويبدو مع ذلك أن الدول المانحة، بالرغم من الإعلان عن تأييدها لإدخال إصلاحات في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية تبدي حذرا مفرطا في توفير الموارد لتمويل مشاريع محددة وتقتصر على تقديم دعم أدبي للقائمين بالإصلاح مع تقديم المساعدة التي لا تتناسب ووضع البلد. وأضاف أنه من أجل التعجيل بعملية التحول يتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تفتح أسواقها لمنتجات الدول التي تمر بمرحلة انتقالية، مما سيؤدي إلى زيادة الاستثمارات الخارجية في هذه الدول.

٣٧ - وتابع قائلا إن مفاوضات أوروغواي قد أسفرت عن توقيع اتفاق مراكش. وإن إنشاء منظمة عالمية للتجارة لهو دليل على أن التدابير الحمائية سوف لا تؤثر على مقتضيات التحول في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وأضاف قائلا إن أوكرانيا ترحب بإنشاء هذه المنظمة ومصممة على انضمامها إلى الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (الغات)/منظمة التجارة العالمية. وهي تأمل أن يؤدي ذلك إلى الإسهام في ترويج التحرير في مجال المبادلات وفي إقامة نظام تجاري مفتوح وشفاف يساعد على تيسير وصول بلدان المرحلة الانتقالية إلى أسواق التصدير العالمية.

(السيد هوديما، أوكرانيا)

٣٨ - واستطرد قائلا إن أوكرانيا تنادي أيضا بتوسيع التعاون مع مؤسسات بريتون وودز. ونظرا لإدراك حكومته لخطورة الحالة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، فإنها أنشأت بالتعاون مع خبراء صندوق النقد الدولي برنامجا يهدف الى التغلب على الأزمة وتحسين استقرار الاقتصاد الكلي.

٣٩ - وأردف قائلا إن أوكرانيا عازمة على الاشتراك بفعالية في تنفيذ البرامج الاقتصادية والتقنية المضطلع بها في إطار منظومة الأمم المتحدة. وسيكون من المرغوب فيه بصدد هذا الموضوع أن يتم توجيه البرامج الاقتصادية بصورة أكثر صوب بلدان المرحلة الانتقالية حيث سيكون من الممكن الحصول على نتائج إيجابية في فترة قصيرة نظرا لمستوى تطور الهياكل الأساسية في هذه البلدان. وأن إدماج بلدان المرحلة الانتقالية في الاقتصاد العالمي سيتيح المجال لتهيئة موارد إضافية من أجل تمويل عملية التنمية. وفي هذا الشأن، فإن الأنشطة التي يتولاها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وهيئات الأمم المتحدة الأخرى في دول المرحلة الانتقالية ينبغي أن تستهدف تحقيق نتائج ملموسة وأن تكون لها سمة أكثر عملية. وأن أوكرانيا تقدر تقديرا وافيا الأنشطة التي يضطلع بها المكتب المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأمم المتحدة في كييف ويؤيد فكرة تحويل شعبة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للنهوض بالأنشطة في أوروبا الوسطى وفي البلدان الأعضاء في رابطة الدول المستقلة إلى مكتب إقليمي.

٤٠ - وأشار إلى أن تقرير الأمين العام المعنون "خطة للتنمية"، ما هو إلا نتيجة منطقية لخطة السلام، وإنه تقرير جدير بالثناء نظرا لما يظهره من صورة شاملة لعالم حديث معقد ومتناقض ولما يقترحه من تصور فلسفي لاتجاهات وقوى أساسية تسيطر على الساحة العالمية. ويجدر استعراض أفكار ومقترحات جديدة من الممكن لها أن تستكمل هذه الوثيقة. وينبغي بوجه خاص تصور إنشاء آلية تتيح المجال لإعمال الاستنتاجات والتوصيات التي تتضمنها هذه الوثيقة. ويجب على سبيل المثال دراسة مسألة تقديم تقارير دورية الى مجلس الأمن عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية لبلدان مختلف المناطق التي من الممكن أن تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وستكون هذه التقارير عملا معززا بصورة كبيرة للدور الوقائي الذي تضطلع به الأمم المتحدة.

٤١ - وتابع قائلا إن المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، الذي انعقد مؤخرا في القاهرة، يعتبر أحد الأحداث البارزة للسنة الحالية. فقد أوضح هذا المؤتمر مجددا بأنه لا توجد طريقة عالمية تفسح المجال لتسوية المشاكل الديموغرافية. وأن على كل بلد أن يتكفل بمسؤولية تنميته الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية. وأن الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية يترتب عليها قصر دورها على صياغة مبادئ توجيهية وتعزيز آليات تعمل على التماس الحلول للمشاكل السكانية ولمشاكل التنمية.

(السيد هوديما، أوكرانيا)

٤٢ - وإذا كانت حالة أوكرانيا صعبة بسبب الأزمة الاقتصادية، فإن الإصلاح الاقتصادي يحظى مع ذلك بالأولويات الحكومية. وأن التحولات الاقتصادية والاجتماعية الجارية تهدف الى ترسيخ مجتمع يتمتع باقتصاد متعدد البنيات وموجه صوب القطاع الاجتماعي، وتقوم فيه الدولة برعاية مصالح العمال. وأن التدابير الرئيسية التي اتخذت مؤخرا بغية رفع المستوى الاقتصادي للبلاد تهدف الى إضفاء حالة الاستقرار على الإنتاج، والتحكم في التضخم والحيلولة دون استمرار انخفاض مستوى معيشة السكان. وفي المجال التشريعي، يصار الآن الى إعادة النظر في النصوص النافذة بغية إنشاء جو صالح للاستثمارات وجذب الموارد المالية للبلدان الغربية. وأن تحسين اللوائح التنظيمية في المجال النقدي يتيح الفرصة لتوحيد معدلات أسعار الصرف الرسمية للكربوفانيتس ومع معدلات أسعار الصرف النافذة في الأسواق.

٤٣ - وتناول المتكلم مسألة أخرى ذات أهمية كبيرة بالنسبة لبلاده، وهي الآثار السلبية للجزاءات المفروضة على يوغوسلافيا وعلى دول منطقة الدانوب. وقال إن العبء المالي والأدبي الناجم عن ذلك بالنسبة لأوكرانيا هو في الواقع شديد الوطأة. إذ يفقد البلد أسواقه التقليدية للإنتاج، وانقطعت روابطه الاقتصادية مع شركائه الاقليميين كما أنه يتولى مسؤولية إضافية تتعلق بتنفيذ نظام الجزاءات، مما يتطلب موارد هائلة. وقال إن الخسائر التي نجمت عن الجزاءات بالنسبة لأوكرانيا تقدر بمبلغ ٤ بليون دولار في عام ١٩٩٣. ولا بد أن نلاحظ أن أحكام قرار الجمعية العامة ٢١٠/٤٨ المتعلق بالمساعدة الاقتصادية المقدمة إلى الدول المتأثرة بالجزاءات المفروضة من جانب الأمم المتحدة على يوغوسلافيا لم تطبق بتاتا.

٤٤ - واسترسل قائلا إن الأمم المتحدة تحتفل في عام ١٩٩٥ بالذكرى السنوية الخمسين لقيامها، وإن مداولات اللجنة تشكل خطوة صوب وضع وتنسيق المقترحات الجديدة بالنسبة للمستقبل. وأضاف أن تحقيق التنمية المستدامة لجميع الأمم لا يمكن تحقيقها ما لم تبادر الدول الى توحيد جهودها بغية إنشاء آلية تستهدف شراكة منصفة. وإن أوكرانيا تقترح في هذا السياق اعتماد وثيقة عن الشراكة من أجل التنمية تطلب إلى جميع الدول التخلي عن مخاوفها وعدم الثقة، وتعزيز العدالة الدولية والتساوي في الحقوق، وإعلان أهمية العلاقات المنصفة في الميادين الاقتصادية وما يتصل بها.

٤٥ - السيد كلباج (سري لانكا): وجه الانتباه إلى العديد من المشاكل التي تعترض اليوم المجتمع الدولي. فبعد انقضاء فترة الثمانينات، التي كانت عقدا ضائعا فيما يتعلق بالتنمية، فإن آفاق التسعينات تبدو غير مشجعة الى حد ما: فثمة عدم استقرار متزايد، وتنمية موزعة بصورة غير متساوية، وضعف في الانتعاش الاقتصادي وزيادة في معدلات البطالة في البلدان الصناعية. وانخفض أيضا الدخل بالنسبة للفرد في كثير من البلدان النامية، كما أن عدد أقل البلدان نموا قد ارتفع وهو في طريقه إلى أن يصل إلى ربع العالم وخاصة في افريقيا بصفة رئيسية.

(السيد كلباج، سري لانكا)

٤٦ - وأضاف قائلا إن الحالة ناجمة إلى حد كبير عن الأخذ بسياسات غير ملائمة من جانب البلدان الصناعية ولضعف البنيات الاقتصادية والاستراتيجيات الانمائية في البلدان النامية. وإن حل هذه الأزمة يتطلب إرساء شراكة تقوم على الثقة والتفاهم المتبادلين.

٤٧ - ومضى قائلا إن العلاقات بين البلدان الصناعية والعالم النامي قد شجعت حالات عدم التساوي، وعززت الحمائية، وأدت إلى تفاقم أزمة الدين وإلى التقسيم الدولي للعمل، وهي الحالات التي كانت البلدان النامية ضحاياها. في حين أن نمو هذه البلدان لا يمكن إلا أن يؤدي إلى ترويج صادرات البلدان الصناعية. وهنا تتمثل الضرورة بالنسبة للمجتمع الدولي في إقامة شراكة جديدة تستهدف تحقيق التنمية المستدامة.

٤٨ - ولبلوغ هذا الهدف، ينبغي في المقام الأول خلق البيئة الملائمة على الصعيدين المحلي والدولي على حد سواء، وإيجاد حل دائم لمشاكل عدم كفاية الموارد والتقنيات القابلة للتطبيق في عملية التنمية. وينبغي إعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي وأن تقترن إصلاحات النظم المالية والنقدية التجارية الدولية بترتيبات تستهدف تيسير توجه الموارد والتكنولوجيات نحو البلدان النامية.

٤٩ - وتابع قائلا إن مفاوضات أوروغواي قد أدت إلى إبرام اتفاقات مراكش التي يتعين بمقتضاها إزالة الحواجز على صادرات البلدان النامية وترويج المبادلات بوصفها إحدى المصادر الرئيسية لتمويل النمو المستقل والتنمية المستدامة.

٥٠ - وأردف قائلا إن البلدان ذات الدخل المنخفض بحاجة إلى الوقت اللازم للاستفادة بصورة كاملة من الفرص الجديدة للمبادلات التجارية لأنها ليست لديها الهياكل الأساسية اللازمة لجذب الاستثمارات التي تتيح لها تنويع صادراتها ولأنها تعاني أيضا من ضعف بنياتها بسبب اعتمادها المفرط على المنتجات الأولية فضلا عما تشهده من زيادة سكانية سريعة. وفي حالة سري لانكا، فإن خدمات الدين مثلت في ١٩٩٢ نسبة مقدارها ١٧,١ في المائة من عائدات صادراتها. أي أن تخفيف عبء الدين هو الذي ينبغي أن تكون له الأولوية المستهدفة في المساعدة الخارجية. ولهذا الغرض، يتعين أن تركز البلدان جهودها لإيجاد حل لمشكلة تمويل التنمية.

٥١ - واختتم قائلا إن المجتمع الدولي يبحث اليوم عن وسائل تعزيز دور الأمم المتحدة في عملية التنمية ويركز أنظاره على الخطة للتنمية. ومن أجل التعجيل بالتنمية، ينبغي اعتماد نهج متكامل يتيح حل هذه المشاكل. وحيث أن العالم يعتبر اليوم مترابطا فيما بينه، فإنه لا يوجد حل آخر بخلاف ذلك.

٥٢ - السيد جيرفيه (كوت ديفوار): قال إن مهمة اللجنة تعتبر شاقة في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة في العالم. وأكد على العلاقة القائمة بين التنمية والسلم وأوضح أن كوت ديفوار تركز تنميتها على مفهوم السلم: أي أن السعي المثابر وراء السلم مرتبط بمفهوم التنمية، وان الاضطرابات والمنازعات لها أسبابها المعروفة تماما - البؤس، والجوع، والخوف، والظلم، والاستعباد، والجهل وعدم التسامح - وإن الهدف الأول هو البحث عن وسائل تحقيق رفاه الإنسان عن طريق القضاء على الفقر وعلى الفاقة وعلى الحروب.

٥٣ - وأضاف قائلا إن كوت ديفوار تؤيد جميع القرارات التي اعتمدت من أجل إنعاش التعاون الاقتصادي الدولي وإقامة آمال كبيرة على الاجتماعين الدوليين المقبلين (مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي المعني بالمرأة) وهما المؤتمران اللذان يردان في نطاق حركة الاصلاح الواسعة للعلاقات الاقتصادية الدولية من أجل تحقيق تنمية بشرية مستدامة قائمة على التضامن.

٥٤ - وتولي كوت ديفوار أهمية خاصة لفكرة التضامن التي تعني بالنسبة لها شراكة حقيقية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية قائمة على احترام المصالح المتبادلة. وقد اقترح رئيس دولة كوت ديفوار على المجتمع الدولي إعلان سنة دولية للتضامن العالمي رغبة منه في التأكيد على الحاجة الى وجود أكبر قدر من اشتراك البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية في الأعمال التي ينبغي الاضطلاع بها لصالح عملية التنمية.

٥٥ - ولكفالة تنمية مستدامة، ينبغي توافر ارادة سياسية للحكومات. اذ لا يمكن التقدم في أي بعد من أبعاد التنمية المبينة في خطة للتنمية - الاقتصاد، والبيئة، والعدالة والديمقراطية - دون أن يكون هناك أقل قدر من الارادة التضامنية لمختلف الشركاء.

٥٦ - وترى كوت ديفوار بالاضافة الى ذلك أنه لا مناص من اللجوء الى الابتكارات وإعادة التفكير في العلاقات لإتاحة الفرصة لوضع سياسات ناشطة خاصة بتفعيل التنمية. ولا بد من نهج جديد بالنسبة للاجتماعات الدولية الكبرى من أجل تلافي عدم سقوطهم مجددا في حالات عدم الاكتراث بعد اعتماد النصوص.

٥٧ - واختتم قائلا إنه يطلب الى اللجنة أن تستعرض بصورة جادة مسألة الدين. وبمعزل عن العديد من الحلول التي كان قد جرى تصورها، ينبغي تجاوز مرحلة مجرد اجراء الحسابات المالية للانتقال الى حل المشكلة المؤلمة وهنا أيضا لا بد أن يفرض مبدأ التضامن وجوده في المقام الأول. كما أن الجهود التي تبذلها اللجنة ينبغي أن تتناول جميع هذه الجوانب.

٥٨ - السيد كماشو أوميستي (بوليفيا): ذكر أن بلده قد أيد بصفة دائمة القرارات الهادفة الى تعزيز التنمية والنمو بالنسبة لجميع البلدان ولا سيما أقل البلدان نموا. وأكد، مع ذلك، على أن الجهود المبذولة من جانب العديد من البلدان كانت قد أعيقت من جراء الموقف السلبي لبلدان أخرى، وهي البلدان التي ينبغي، بسبب تطورها الصناعي وقدراتها التقنية والمالية، أن تسهم، بأسلوب أكثر فعالية بتحقيق أهداف البشرية المشتركة.

٥٩ - وأشار المتكلم الى عدة عوامل سلبية تحول دون تحقق التنمية، ولا سيما ما يتعلق منها بالوصول المحدود لصادرات البلدان النامية الى الأسواق العالمية، والمواقف الصارمة المختلفة للنظام المالي الدولي، والانخفاض التدريجي للموارد المالية المكرسة للتعاون التقني، والمستوى الضعيف للنقل الصافي لرؤوس الأموال والتكنولوجيات وعبء الدين الخارجي.

٦٠ - ومضى قائلا، إن بوليفيا تحث المجتمع الدولي على التعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وينبغي أن تقوم خطة التنمية بدور أساسي في هذا الميدان وأن يسترشد بها بالنسبة للعمل المقبل الكفيل بتحقيق الآمال والتضامن. وفيما يتعلق ببوليفيا فإنها قد طرحت خطة مشاركة شعبية من أجل زيادة امكانيات العمالة وهي تنتظر من المجتمع المدني القيام بتعداد احتياجاته وأن يقترح الحلول الملائمة. ولهذه الغاية، فإن بلده يعمل حاليا على اجراء تحول في بنيات الدولة وإعادة توجيه سياساتها العامة. وهذه هي الغاية التي تستجيب لها عملية إنشاء وزارة التنمية البشرية في بلده. وقال إن المجالات ذات الأولوية للسياسة الاجتماعية الجديدة تتمثل في التعليم والثقافة، والصحة والتغذية والنظافة، وإقامة المجتمع الحضري والإسكان، والعمالة، والدخول وتقديم الدعم الى السكان. وتحرص بوليفيا من ناحية أخرى على الأخذ بالالتزامات التي تعهدت بها فيما يتعلق بحماية البيئة والاستخدام الحكيم للموارد الطبيعية. وقد أنشئت وزارة خاصة لهذا الغرض. كما أن بوليفيا قد صادقت مؤخرا بالاضافة الى ذلك على شتى الاتفاقات المتعددة الأطراف المتعلقة بهذه المسائل.

٦١ - وعلى صعيد آخر، اقترحت بوليفيا برنامجا مبتكرا لتكوين رؤوس أموال يهدف الى ترويج الحصول على استثمارات كبيرة. وقال إن بلده يأمل بذلك جذب تيار من رؤوس الأموال يبلغ مقداره ٣ بليون دولار في السنوات المقبلة. وإن نجاح هذا المشروع يستلزم الحصول على دعم الهيئات الائتمانية المتعددة الأطراف وأجهزة التعاون الثنائية.

٦٢ - وفي اطار تعزيز التعاون الاقتصادي لأغراض التنمية، تشترك بوليفيا في شتى برامج التكامل في منطقة أمريكا اللاتينية. وهي تعلق من ناحية أخرى آمالها على منظمة التجارة العالمية التي ستباشر وظائفها قريبا وسوف تتيح المجال لتسوية المشاكل العديدة الناجمة عن حالات عدم التساوي في المبادلات. وأضاف أن بوليفيا تعلق كذلك أهمية خاصة على التعاون بين بلدان الجنوب، لأنها مؤمنة بأن هذا التعاون يقدم لها امكانيات واسعة لتنمية المبادلات، وتحسين الهياكل الأساسية المادية، والأمن الغذائي والتعاون العلمي والتكنولوجي. ولذلك فإن بوليفيا ستواصل تقديم دعمها الحاسم لمجموعة الـ ٧٧ ولحركة بلدان عدم الانحياز.

(السيد كماشو أوميستي، بوليفيا)

٦٣ - واختتم المتكلم مداخلته فأشار الى أن التعاون الدولي لا يعتبر مسألة تضامن فحسب، بل أنه أيضا ضرورة موضوعية تساعد على تحقيق مصالح جميع البلدان، وبدونها يكون من المستحيل ضمان السلم والأمن الدوليين. وقال إن التعاون هو أيضا حق والتزام قانوني بموجب الميثاق وبمقتضى العديد من الصكوك الدولية. وينبغي أن تتيح نهاية الحرب الباردة المجال للمرة الأولى لبلوغ هذه الأهداف.

٦٤ - السيد نادربيزا (رواندا): أعرب عن امتنان رواندا للمجتمع الدولي بسبب الاهتمامات التي أبداها في موضوع المأساة التي عاشها بلده مؤخرا. وقال إن الحكومة الرواندية تهتم الآن في ترويج المصالحة الوطنية عن طريق إقامة دولة القانون، وديمقراطية حقيقية، وعدالة مستقلة وشفافة وكذلك عن طريق عودة اللاجئين في اطار اتفاق أروشا للسلم.

٦٥ - ومضى قائلا إنه ينبغي بذل جهود هامة جدا للإعمار والانعاش نظرا لتدمير جميع الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية. وأضاف أن المدارس، والمستوصفات، والمستشفيات والمعامل قد نهبت وتحطمت. وأن الروانديين الذين يشكل المزارعون أغلبيتهم الكبرى، لم يحرثوا الأرض منذ شهر نيسان/أبريل، كما أن التحركات السكانية قد أحدثت اختلالات بالنسبة لعناصر التوازن الأيكولوجي، وذلك يتطلب إعادة تشجير البلد، وافتقدت الآلات الزراعية، والأسمدة والبذور، وما تزال المعونة الغذائية تتطلب تلبية عاجلة. وان وحدات الانتاج الصناعي قد تدمرت وسرقت. كما أن البلد محروم أيضا من التيار الكهربائي، مما يلحق الشلل بسيرها المعتاد. وأن الأطفال، والعديد منهم من ضحايا الحرب، يستحقون أن ينالوا اهتماما خاصا، ولا بد من إعادة تشييد المدارس وتشجيع الشباب على استئناف دراساتهم، وهذه مهمة صعبة نظرا لأن الكثير من المدرسين قد قتلوا أو غادروا البلاد. وان الحكومة السابقة، بعد أن قامت بعملية إبادة جماعية حقيقية، استولت على الأموال والممتلكات العامة، وسلبت الادارة من المواد الضرورية لحسن سير عملها. إن رواندا قد حرمت من كل شيء، فقد دمرت الحرب كل شيء. ولكن شعب رواندا ما زالت لديه ارادة العمل من أجل إقامة المؤسسات الادارية وإنعاش التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد. وإن تعاون المجتمع الدولي لا مناص منه في هذا المسعى.

٦٦ - ومضى المتكلم قائلا إن وفودا عديدة قد أعربت في هذه الدورة عن عطفها على قضية رواندا. وفي هذا السياق، فإن الوفد الرواندي سيلتمس من اللجنة الثانية مناقشة مشروع قرار يتعلق بتقديم المساعدة الدولية لإعادة الإعمار وتخفيف نتائج الحرب في رواندا، سيتقدم به عما قريب، وأعرب عن أمله في أن يكون هذا المشروع محلا للاهتمام الخاص. وأضاف أن وفده حريص من ناحية أخرى على تقديم الشكر الى الأمين العام للمساعدة البالغة الشأن التي قدمت الى بلده منذ بداية الأزمة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ كما أنه يثني على الدور الذي اضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنسيق المساعدة الإنسانية والمعونة الاقتصادية والاجتماعية. ومن المشجع أن نلاحظ أن الأمين العام قد أشار في تقريره المرحلي (S/1994/1133) الى أن الأمم المتحدة ستواصل بذل جهودها لكفالة تنسيق المساعدة الإنسانية والانتقال نحو

(السيد نادربيزا، رواندا)

إعادة الإعمار والتنمية، وطلب أيضا الى البلدان المانحة والى الهيئات الدولية أن تبادر على نحو عاجل الى تنفيذ برامج المساعدة وتقديم المعونة الى الحكومة في إعادة تكوين المؤسسات الادارية. وينبغي مساعدتها كذلك في مجال تسوية متأخرات بلده مع البنك الدولي من أجل تمكينه من الحصول على موارد من هذه المؤسسة.

٦٧ - وقال إن الوفد الرواندي يوجه شكر حكومته الى الدول والى المنظمات الموجودة ميدانيا، والى جميع الجهات التي تبذل جهودا هامة على الصعيدين المالي والمادي والى أولئك الذين يقدمون وحدات في اطار بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الى رواندا.

٦٨ - السيد الخاني (الجمهورية العربية السورية): قال إن على البلدان النامية أن تبرهن بأن لها القدرة مجتمعة على مواجهة التغيرات السياسية والاقتصادية الحاصلة على الساحة الدولية، ومن منظور يذهب الى ما هو أبعد من مجرد الاعتبارات الأنانية وغير مسخر لخدمة المصالح الضيقة. وأضاف أن هذا شرط ضروري نظرا لأن البلدان الصناعية ما زالت تواصل عدم اهتمامها إلا بقدر ضئيل لمشاكل البلدان النامية. وقال إن الأمل في إقامة صلات على الصعيد الدولي تتسم بالمشاركة الحقيقية وتؤدي الى تعزيز التعاون الدولي لم يتحقق بعد لأن البلدان النامية ما زالت تصطدم في عقبات عديدة وتشغل على الدوام موقعا هامشيا في الاقتصادي العالمي. وفي هذا الشأن، فإن انعاش وإغناء حوار الشمال والجنوب يشكل أفضل وسيلة لإيجاد حل منصف للمشاكل الاقتصادية التي يشهدها العالم، ولتعزيز علاقات التضامن داخل المجتمع الدولي والاستجابة للطموحات الجوهرية لسكان كوكبنا الأرضي. ومضى المتكلم قائلا، إن الوفد السوري، الذي تابع باهتمام كبير جدا أعمال مؤتمر وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ الذي انعقد في ٢٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤، وهو تاريخ الذكرى السنوية الثلاثين لإقامة المجموعة، يرى أن المجموعة هي المنبر المؤهل تماما لترويج الحوار بين الشمال والجنوب، وبالتالي، تعزيز حوار بلدان الجنوب فيما بينها مع المساعدة على الاسراع في عملية تنمية الجنوب، وفضلا عن ذلك، فإن تعزيز التنسيق والتعاون بين مجموعة الـ ٧٧ وحركة بلدان عدم الانحياز يمكن أن يكون مجديا للغاية بالنسبة للبلدان النامية، ومن جهة أخرى، فإن مبدأ الحق في التنمية الذي كرسه المؤتمر العالمي الأخير لحقوق الإنسان، يعتبر ذا أهمية قصوى للتعاون الاقتصادي الدولي فلذلك فإن الوفد السوري ووفود الدول الأخرى الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ تعتزم متابعة المناقشات المخصصة لهذه المسألة بكثير من الاهتمام.

٦٩ - وأشار الى أن البلدان النامية ما فتئت تعاني من التخلف، ومن الفقر والبطالة، وطالب بإلحاح أن يسعى المجتمع الدولي الى ايجاد الحلول الملائمة لمعالجة هذه المشاكل وبطريقة يمكن فيها لهذه البلدان أن تندمج في الاقتصاد العالمي، واشغالها الموقع اللائق بها في التجارة العالمية والاستفادة على نحو ما ينبغي من التقدم العلمي والتقني.

(السيد الخاني، الجمهورية العربيـــــة الســـــورية)

٧٠ - ومضى قائلا إن سوريا كانت دائما ملتقى المبادلات بين الشرق والغرب والتي تعتزم الحفاظ على هذا التراث المجيد، يمكن لها أن تعتز بانجازات هامة في ميدان التنمية، كما أن السياسات الاقتصادية التي اعتمدتها تظهر ارادتها على الاشتراك بصورة فعالة في الحياة الاقتصادية الدولية، وإن تدابير التكيف التي اتخذتها أعطت نتائج مثمرة وأتاحت في وقت قصير تعبئة القوى الانتاجية في البلاد بصورة فعالة. واستطرد المتكلم قائلا إن كل بلد يجب أن يكون حرا في اختيار الطريق الذي يخدم مصالحه بصورة أفضل ويتلاءم على نحو أمثل مع حالته، وذلك في إطار احترامه لقرارات وسياسات الآخرين. وقال إن ربط منح المساعدة من أجل التنمية ومنافع معينة تجارية بالانصياع لسياسات معينة لا يتماشى مع المبادئ الديمقراطية التي توليها سوريا أهمية عميقة. وقال إن المديونية، وانهيار أسعار المواد الأولية، ونقص المساعدة الخارجية وتشدد المستثمرين من القطاع الخاص هي عوامل كان لها على الاقتصاد السوري نتائج ضارة وإنه لا بد من نشوء إرادة تعاون مخلصة تتيح الفرصة لتخفيف ذلك.

٧١ - واختتم قائلا إن وزارة البيئة السورية والدوائر المختصة الأخرى تولي قدرا كبيرا جدا من الأهمية لحماية البيئة، وهي مسألة ذات شأن توازي أهمية النمو، كما أن العمل مستمر بالتعاون مع المنظمات الدولية في صياغة تشريع في هذا الميدان.

٧٢ - السيد كالوفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): قال إن الوضع السياسي والاقتصادي العالمي قد تطور بصورة تستلزم من المجتمع الدولي نهجا مختلفة ابتداء من مفهوم الترابط مع مراعاة نتائج مؤتمرات ريو، وفيينا، والقاهرة ونتائج مفاوضات أوروغواي. وأضاف أن خطة التنمية تمثل، بالنسبة لهذا المشروع، الأداة الأكثر أهمية. وفي هذا السياق، فإن نجاح مؤتمر قمة كوبنهاغن المعني بالتنمية الاجتماعية ومؤتمر بيجينغ المعني بالمرأة سيكون له أثر حاسم. ويجب أن تمنح اللجنة الأولوية لهذه المسائل في الدورة الحالية.

٧٣ - ومضى قائلا إن خطة التنمية، وهي الوثيقة التي تعلق عليها مقدونيا أهمية حاسمة، لا ينبغي أن يكون لها أثر عملي، وأن تحدد المسألة قيد النظر وأن تقترح مبادئ العمل اللازمة. وينبغي أيضا أن تكون هذه الخطة الأداة الرئيسية للتنمية للسنوات المقبلة. ومما هو أساسي في هذا الشأن أن يبدي المجتمع الدولي إرادته السياسية اللازمة لتحسين الحالة، ويتعين على اللجنة، عن طريق مداولاتها، تعزيز هذا التصميم. وحيث أنه سيكون من المستحيل الانتهاء من استعراض الخطة في الدورة الجارية، فإن الحل الأفضل سيكون هو قيام الجمعية العامة باعتماد حل أو إصدار إعلان يكون بمثابة الأساس للإعلان عن التنمية وأن يتم اعتماد ذلك في دورتها المقبلة في مجال موافقتها على خطة التنمية. وستضع هذه الخطة بهذه الصورة في حسبانها نتائج مؤتمر قمة كوبنهاغن، ومؤتمر بيجينغ وأعمال منظمة التجارة العالمية.

(السيد كالوفسكي، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

٧٤ - واستطرد قائلا إنه يرى أن أي حل أو أي إعلان من الممكن أن تعتمده الجمعية العامة في الدورة الحالية ينبغي أن يشار فيه إلى أن التنمية عامل معجل للتقدم بالنسبة لكل الشعوب، وان الترابط ينبغي أن يكون المبدأ الموجه الناظم للعلاقات الدولية، ولا بد أن يصار إلى تعزيز دور الأمم المتحدة، وان الهدف الرئيسي لعملية التنمية هو تحقيق كرامة شخص الإنسان ورفاهيته وأنه يتعين بالتالي احترام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

٧٥ - ومن ناحية أخرى، فإن الجمعية العامة المصممة على تعزيز التنمية المستدامة في كل أرجاء العالم ينبغي أن تطلب ضمن جملة أمور وقف جميع المنازعات المسلحة، وإزالة العقبات التي تعرقل عملية التنمية، وتعزيز علاقات حسن الجوار، والتعجيل بعملية التكامل الإقليمي والعالمي، واعتماد تدابير عملية لمكافحة الفقر، وتحرير التجارة العالمية، وتقديم دعم مالي دولي لعملية التنمية، واحترام الالتزامات المتعهد بها في ميداني البيئة والتنمية، وترويج التعاون بين جميع الشركاء من أجل التنمية والانتفاع بأكبر قدر من الفعالية بمنظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية.

٧٦ - وأردف قائلا إن مقدونيا، وهي بلد صغير يقع في منطقة انتقال عابر، والتي قررت منذ استقلالها اختيار اقتصاد السوق، واحترام الشرعية والديمقراطية، تواجه الآن صعوبات خطيرة ناجمة عن الحالة في بيئتها الراهنة، وهي الحرب في البوسنة والهرسك، والآثار السلبية للجزاءات المفروضة من الأمم المتحدة ضد يوغوسلافيا وكذلك بوجه خاص إنكار اليونان لحقها، بوصفها بلدا غير ساحلي، في استخدام الموانئ اليونانية، الأمر الذي يهدف إلى زعزعة استقرار البلد. وفي مواجهة هذه الحالة، اكتفى المجتمع الدولي حتى الآن بتدخلات شفهية لا غير. لذلك فإنه لمن الأمور العاجلة أن يتخذ مجلس الأمن تدابير تضع حدا لحالة تسميم الاقتصاد المقدوني الناجمة عن السياسة المتعمدة التي تضطلع بها اليونان وبسبب عدم اتخاذ أي إجراء لمساعدة مقدونيا وهي البلد الأكثر تضررا من الجزاءات المفروضة على يوغوسلافيا.

٧٧ - وتابع قائلا إن برنامج عمل اللجنة يحتوي على مسائل كثيرة هامة تتعلق بالتعاون الاقتصادي الدولي، وإن بعض جوانب هذه المسائل ينبغي أن تكون لها أولوية، ونشير في هذا الصدد إلى موضوع التجارة والتنمية، والتكامل الإقليمي والعالمي، وإزالة التدابير الحمائية، ومشكلة الدين الخارجي، والجوانب الاجتماعية للتنمية المستدامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠